

الخطاب اللغوي القضائي عند الباحث الغربي "جون ألسون"-مقاربة لغوية
في ضوء اللسانيات القانونية.

letters The Effectiveness of Judicial Linguistic Discourse in the Work of the Western
Scholar "John Alston" – A Linguistic Approach in Light of Legal Linguistics

حمزة بريك^{1*}،

¹ جامعة -تبسة، (الجزائر)، hamza.brik@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2025/10/01

تاريخ المراجعة: 2025/09/18

تاريخ الإيداع: 2025/07/01

ملخص:

يتناول هذا المقال الخطاب اللغوي القضائي في فكر الباحث "جون ألسون" الذي أولى عناية كبيرة لكيفية توظيف اللغة داخل المنظومة القضائية، ليس بوصفها وسيلة تواصل فحسب، بل كأداة لها دور فعال في بناء سلطة الخطاب وتوجيه الفهم القانوني، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية الرئيسة: إلى أي حد يُمكن أن تكون اللغة القضائية وسيلة لتحقيق العدالة في ضوء الخطاب اللغوي؟ حيث تمت معالجة الموضوع بطريقة علمية ممنهجة وموضوعية وشمولية.

الكلمات المفتاحية: الخطاب اللغوي؛ القانون؛ اللغة القضائية؛ جون ألسون.

Abstract:

This article explores judicial linguistic discourse through the perspective of the researcher John Alston, who gave significant attention to how language is employed within the judicial system—not merely as a means of communication, but as a powerful tool in constructing the authority of discourse and guiding legal interpretation. From this standpoint, the central research question was posed: To what extent can judicial language serve as a means to achieve justice in light of academic linguistic discourse? The topic was addressed in a systematic, scientific, objective, and comprehensive manner.

Keywords: linguistic discourse; law; judicial language; John Alston.

*المؤلف المراسل

تقديم:

يرى الباحث "جون ألسون" الخطاب القانوني أنه يمثل نمطاً لغوياً خاصاً يتطلب أدوات تحليل دقيقة تتجاوز حدود اللغة العامة، فهو لا يُفهم إلا من خلال ربط التراكيب اللغوية بالمفاهيم القانونية التي تُنتج داخل سياق سلطوي مؤسسي، ويُبرز ألسون أهمية الكفاءة اللغوية في الممارسة القانونية، حيث تُعد اللغة الأداة الجوهرية في التشريع والتفسير، كما يشير إلى ضرورة استخدام تحليل الخطاب لتحديد بصمة الأسلوب القانوني في الوثائق الرسمية، ويؤكد على العبارات الاسمية المعقدة في اللغة القانونية التي تحتاج إلى ضبط نحوي دقيق للحفاظ على وضوح المعنى، ومن هنا تم طرح الإشكالية الرئيسة: إلى أي حد يمكن لعلم اللغة القضائي انطلاقاً من المنظور اللساني أن يساهم في تحقيق العدالة من منظور تحليل الخطاب اللغوي؟ ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي فرضته طبيعة الأفكار العلمية واللغوية التي نشغل عليها، بالإضافة للاعتماد على تشكيلات إبستمولوجية ومنهجية دقيقة من أجل الوصول لنتائج دقيقة في نهاية المطاف لتحقيق الدقة في فهم وتأويل النصوص الخطابية القانونية، وذلك من خلال تحليل بنية اللغة المستخدمة في القوانين والأحكام والمرافعات، بما يضمن وضوح المعنى، ويقلل من الغموض أو التفسير الخاطئ الذي قد يؤدي إلى تطبيق غير عادل للقانون.

أولاً) الخطاب اللغوي القانوني:

تتجلى العلاقة الوثيقة بين القانون واللغة في كون هذه الأخيرة الأداة الأساسية التي يتم من خلالها التعبير عن الفكر القانوني بجميع مستوياته، فصوغ النصوص التشريعية وكتابة الأحكام القضائية، وإعداد المرافعات واللوائح القانونية جميعها عمليات تستند بشكل جوهري إلى كفاءة لغوية عالية، ومن هنا يصبح من غير الممكن لرجل القانون أن يؤدي مهامه بدقة وفاعلية دون امتلاك معرفة معمقة بقواعد اللغة، إذ تشكل هذه المعرفة الركيزة التي تُبنى عليها شرعية الخطاب القانوني وصحته الإجرائية والدلالية.¹

يؤكد هذا الجانب على أن اللغة تُعد ركيزة أساسية في العمل القانوني، وليس فقط كوسيلة تواصل، بل كبنية معرفية تضبط إنتاج المعنى القانوني وتداوله، فكل من المشرع والقاضي والمحامي يعتمد على كفاءة لغوية دقيقة لصياغة النصوص وتفسيرها والترافع بشأنها، وتكمن أهمية اللغة هنا في بعدها التداولي والمصطلحي، حيث إن أي خلل لغوي قد يؤدي إلى تأويل خاطئ للنص القانوني، لذلك فإن المعرفة العميقة بقواعد اللغة تُعد شرطاً إبستمولوجياً لضمان الدقة والشرعية في الممارسة القانونية.

فالخطاب اللغوي القانوني يركز على «البحث في أساس التراكيب اللغوية ودقتها، وبيان أسس نجاحها، وإن الخوض في هذا الجانب يستلزم الإحاطة ببناء التركيب اللغوي، والاجادة في تحليل النص بصورة تكشف عن مكوناته، بحيث لا يكون بشكل منعزل عن المفهوم القانوني»²، فأهمية تحليل التراكيب اللغوية ودقتها في فهم النص القانوني، حيث يشكل التركيب البنية التي تُنظم الكلمات والمعاني بدقة عالية في السياق القانوني، ولا تقتصر الدراسة على صحة الصياغة النحوية فقط، بل تشمل فهم كيفية تجميع العناصر اللغوية لتعكس

المفهوم القانوني بوضوح. لذا يتطلب تحليل النص القانوني إتقاناً منهجياً للكشف عن مكوناته التركيبية ضمن الإطار القانوني، إذ يرتبط نجاح التفسير والتطبيق بدقة بناء وتحليل هذه التراكيب.

وجب الإشارة لمعلومة مهمة متعلقة بالخطاب القانوني حيث «أضحت استعمالات تحليل الخطاب واضحة وهي بمثابة أداة جديدة يمكن استخدامها في تحديد بصمة أسلوب كتاب الوثائق في الاستعمال اللغوي»³، فتشير هذا المعلومة إلى تحليل الخطاب الذي أصبح أداة فعالة في دراسة الأسلوب القانوني، خصوصاً في وثائق مثل الأحكام والمرافعات والعقود، فهو لا يقتصر على تحليل البنية اللغوية السطحية، بل يكشف عن "بصمة الأسلوب" من خلال تتبع نسق الحجج، المعجم، وأفعال الكلام في سياق قانوني، وبهذا يُعد تحليل الخطاب وسيلة دقيقة لفهم خصوصيات الخطاب القانوني، وتميز أساليب الكتاب القانونيين، بل وقد يُستخدم في قضايا التزوير وتحديد هوية النصوص.

إذن «الخطاب القانوني يسعى لتقديم وصف دقيق وتحليل معمق وتفسير شامل لجميع النصوص القانونية يشمل الخطاب القانوني نصوص القوانين وشروحها والأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة والمرافعات، والدراسات القانونية التحليلية والمقارنة»⁴، فالخطاب القانوني يشمل مجموعة متنوعة من النصوص كالقوانين والشروح والأحكام والمرافعات، ويسعى إلى تقديم وصف دقيق وتفسير منهجي لها، حيث يتميز هذا الخطاب بالدقة اللغوية والبنية الحجاجية، ويُعد أداة لبناء المعنى القانوني في سياق مؤسسي منظم. ومن ثم فإن تحليله يتطلب أدوات لغوية وخطابية قادرة على الكشف عن كيفية إنتاج المعنى القانوني وتداوله ضمن هذا النسق المتكامل.

يعد الخطاب القانوني وسيلة تنظيمية حيث «تعكس بعض قواعد لغة القانون عبارات إسمية طويلة وبالتالي تزيد الحاجة إلى ضبط هذه العبارات في جمل دقيقة تحمل تلك المعاني»⁵، فالسمة التركيبية تعد مركزية في الخطاب القانوني، حيث تتمثل في شيوع العبارات الاسمية الطويلة والمعقدة، وهي خاصية لغوية تهدف إلى تحقيق الكثافة المعرفية والدقة في نقل المفاهيم القانونية، وتُستخدم هذه التراكيب بكثرة لأنها تُمكن من حشد معلومات متعددة في بنية واحدة دون تفكيك، وهذا ما يعزز وضوح المقصود القانوني، لكن هذا التعقيد يتطلب ضبطاً دقيقاً للجمل لضمان الاتساق النحوي والدلالي، إذ قد يؤدي أي غموض تركيبى إلى إشكال في التأويل أو التطبيق القانوني للنص للخطاب اللغوي القانوني.

يمكن القول إن الخطاب القانوني يُعد من أقرب الحقول المعرفية إلى اللسانيات، بحكم اللغة التي تمثل الأداة الوحيدة التي يُمارس من خلالها عمله، فالاشتغال القانوني، من تشريع وتفسير وتطبيق، لا يتم إلا عبر أنساق لغوية دقيقة، كما أن القانون يهتم بضبط لغة الإنسان وسلوكه، ويُرتب عليهما آثاراً قانونية متى خرجا عن دائرة الضبط وألحقا الضرر بالغير، بل إن مجمل العمليات المرتبطة بإعمال النصوص القانونية، من صياغة وشروح وتفسيرات، تُعد في جوهرها انشغالات لسانية تنتمي إلى مجال تحليل الخطاب وفهم البنية اللغوية للنصوص القانونية.⁶

إذن وجب الإشارة إلى أن القانون لا يُمارَس في الواقع إلا عبر بنى لغوية تُنظّم الخطاب القانوني وتضبط آلياته التداولية، ومن زاوية مغايرة فإن القانون لا يكتفي باستخدام اللغة بل يراقبها ويُقنن أثرها، إذ يُحمّل الأقوال والمعاني تبعات قانونية إذا خرجت عن معايير الضبط وتسببت في الضرر على مستوى الاستعمال اللغوي، وبذلك يغدو القانون نفسه مؤسسة لغوية تشتغل على اللغة بصفة منطقية.

فالخطاب اللغوي القضائي يسعى لتقديم «أدلة لغوية صريحة على الجرم فتجعله جرمًا مشهودًا؛ لأنه يكون على اللساني الجنائي أو القاضي التعامل مع اللغة لذاتها وبذاتها؛ فأدلة الجريمة فيها هي ألفاظ المدعى عليه حين ارتكب جرمه القانوني واللغوي؛ وأداة الجريمة هي اللغة ذاتها شتمًا أو ذمًا أو تشهيرًا أو افتراء»⁷، ففي بعض السياقات اللغوية لا تعود الجريمة قائمة على فعل مادي محسوس، بل تصبح اللغة هي الفعل الجرمي، فالكلمات التي ينطقها الفرد يمكن أن تتحول إلى أداة قانونية تدين صاحبها إذ تحمل الألفاظ مسؤولية الفعل، ويصبح التعبير اللفظي هو موقع الانتهاك القانوني، ومن هذا الجانب لا يتعامل اللساني أو القاضي مع اللغة كوسيط محايد بل كعنصر فاعل في تكوين الجريمة، حيث تكون العبارات الصادرة عن المتهم هي موضع الفحص والتحليل، نظرًا لكونه تمثل الدليل والاثبات.

أما إن كان الخطاب القانوني «منطوقًا عاميًا أو فصيحًا فإن تحليل الملامح والسمات الصوتية يفضي إلى تعرف لهجة المتحدث ونسبته إلى بلده، ولاسيما أن لكل لهجة عربية أصواتًا مميزة لا يُحسن سواهم أدائها ولو بتقليد متقن»⁸، فسواء أكان الخطاب منطوقًا بالفصحى أو بالعامية، فإن السمات الصوتية التي تميز كل لهجة تتيح للخبير اللساني إمكانية تحديد هوية المتحدث وانتمائه الجغرافي، فكل لهجة عربية تمتلك مجموعة من الخصائص الصوتية الفريدة، يصعب على غير أبنائها إتقانها بدقة، حتى وإن حاول التقليد بأسلوب دقيق، وبالتالي يشكّل التحليل الصوتي أداة فعالة في التعرف على المتكلمين وربطهم بسياقاتهم اللغوية والثقافية.

تُعدّ فاعلية الخطاب اللغوي القضائي من الركائز الأساسية في تحقيق العدالة، إذ لا تقتصر وظيفته على نقل المعلومات القانونية، بل يتعداها إلى التأثير في القضاة وهيئة المحكمة وتوجيه مسار القضية، فالخطاب القضائي يعتمد على لغة محكمة ومُحملة بالسلطة الرمزية، ما يجعله أداة حاسمة في تفسير الوقائع، وتأطيرها قانونيًا، وبناء الحجج، كما أن توظيف الوسائل اللسانية بدقة، مثل الصيغ الزمنية، والضمائر، والمصطلحات القانونية، يساهم في تعزيز المصداقية وكفاءة التواصل داخل الجلسات القضائية.

يلعب الخطاب القانوني دورًا محوريًا في توظيف الأداء اللغوي للإثبات الجنائي، خصوصًا في الجرائم المعقدة كالإرهاب وغسيل الأموال وجرائم النشر، ففي هذه السياقات لا تُستخدم اللغة كوسيلة تواصل فقط، بل تتحول إلى أداة قانونية تُحلّل ضمن إطار اللسانيات الجنائية لاستخلاص الأدلة، ويبرز هنا البُعد المزدوج للغة القانونية، فهي وسيلة لارتكاب الجريمة، كما أنها أداة لكشفها وإثباتها⁹، فاللغة القانونية تحمل جانبًا جوهريًا في عملية الإثبات الجنائي، فاللغة هنا ليست أداة للحوار والتعامل اليومي فقط بل أداة تحليل في الخطاب القانوني حيث تساعد في كشف الجريمة وإثباتها.

ثانياً) الخطاب اللغوي القضائي عند الباحث الغربي "جون ألسون" في ضوء اللسانيات القانونية:

يرى الباحث الغربي "جون أولسون" علم اللغة القضائي أنه يعد «من العلوم الحديثة التي تدخل ضمن تطبيقات علم اللغة الحديث، ويهدف هذا العلم الحديث نسبياً إلى تحليل النصوص المكتوبة والمنطوقة بطريقة علمية، وتوظيف النتائج لخدمة المحكمة ورجال القانون في التوصل لأدلة تساعد على حل القضايا التي تكون اللغة جزءاً من أدلتها»¹⁰، لذا فالتحليل اللغوي القضائي يعد من علم العلوم اللغوية التطبيقية حيث يجمع بين مبادئ التحليل اللغوي والدراسات القانونية ويسعى هذا العلم إلى دراسة النصوص – سواء كانت مكتوبة أو منطوقة – بشكل منهجي وعلمي من أجل الكشف عن معلومات يمكن أن تُستخدم كأدلة في السياقات القانونية أو الجنائية، ويشمل التحليل تحديد هوية المتكلم أو الكاتب، وتفسير المعاني الغامضة، وتحليل الأسلوب للكشف عن النية أو الملامسات، بالإضافة إلى التمييز بين النصوص الأصلية والمزورة، ما يميز هذا المجال هو اعتماده على أدوات لغوية دقيقة مثل علم الأصوات، والنحو، والمعجم، والتداولية، في خدمة العدالة إذ يُستخدم هذا العلم من قبل المحاكم ورجال القانون لفهم الرسائل المشفرة، أو تحليل الاعترافات، أو تقييم مصداقية الشهادات، مما يجعله أداة حيوية في التحقيقات التي تشكل اللغة جزءاً من أدلتها الأساسية.

ومن أجل فهم سيرورة الخطاب اللغوي القضائي اعتمد المتخصص "جون أولسون" مجموعة من الجوانب المهمة نذكرها:

1. الأفراد واستخدام اللغة: ناقش الخلافات المتعلقة بمفهوم البصمة اللغوية، والأسلوب الفردي، حيث

تناول المتطلبات الأولى للأسلوب المتعلق باكتساب اللغة والثقافة والتربية¹¹.

عند ربط مفهوم البصمة اللغوية والأسلوب الفردي بالجانب التداولي في علم اللغة يتضح هنا إن البعد أعمق وأكثر تعقيداً في فهم الأسلوب، خاصة في الجانب التداولي الذي يركز على استخدام اللغة في الجوانب الاستعمالية في ضوء الواقع اللغوي، ويهتم بالعلاقة الموجودة بين المتكلم والسماع، وعلى النوايا التي تكمن خلف التعبيرات اللغوية، وهو ما يجعل البصمة اللغوية ليست مجرد خصائص شكلية أو تركيبية، بل تشمل أيضاً أنماط استخدام اللغة في مواقف تواصلية مختلفة. ومن هذا المنطلق فإن الأسلوب الفردي لا يُبنى فقط على القواعد التي اكتسبها الفرد من بيئته وتربيته بل يتشكل أيضاً من قدرته على توظيف اللغة بطرق معينة لتحقيق مقاصد محددة – مثل الإقناع، التهديد، التهكم، أو المجاملة، وهنا يظهر أثر السياق، والنية، والعلاقة بين أطراف الخطاب في تشكّل ما يمكن اعتباره "بصمة تداولية"، لذلك فإن الخلاف حول ثبات الأسلوب الفردي يتعدّد أكثر عندما ننظر إليه من زاوية تداولية، لأن الشخص قد يُظهر أساليب متعددة بحسب الموقف، دون أن يعني ذلك غياب بصمة، بل يشير إلى تعدديتها داخل نسق تداولي متسق. لذا اللسانيات الجنائية يُصبح هذا الربط حاسماً، لأن تحديد هوية الكاتب لا يقتصر على البنية اللغوية، بل يشمل تحليل كيفية استخدامه للغة داخل سياق تواصل معين، وهو ما يمنح البصمة اللغوية بُعداً تداولياً شديداً الأهمية.

إذن يعد «اكتشاف البصمة الوراثية المسماة (DNA) التي أعطت للكثير من العلوم إعادة لدراستها وقراءتها من جديد»¹²، لذا يعد اكتشاف البصمة الوراثية (DNA) ثورة علمية قلبت موازين البحث في العديد من العلوم من الطب إلى علم الجريمة إذ أصبحت أداة دقيقة لتحديد هوية الأفراد على أساس بيولوجي لا يقبل الشك،

وهذا الاكتشاف لم يقتصر تأثيره على المجالات الحيوية فقط، بل امتد أثره المفاهيمي إلى ميادين لغوية مثل علم اللغة، فكما للبصمة الوراثية خصائص ثابتة ومميزة لكل فرد، بدأت الدراسات اللسانية تتجه نحو فكرة إن لكل شخص بصمة لغوية فردية يمكن تتبعها، وتحليلها، وتوظيفها في كشف الهوية.

2 المعايير اللغوية القانونية للأدلة: تحاول المحاكم في العموم أن تبني أحكامها على الوقائع الثابتة، غير إن

الواقع العلمي لا يقوم على اليقين المطلق، بل يعتمد على الاحتمال والتقدير المهجي، ولعل نموذج "دبورت" يُعد من أوائل النماذج الآلية التي سعت إلى formalize الأدلة الرسمية ضمن هذا الإطار، حيث يتمثل الهدف الأساس لأي إجراء قانوني أو تحليلي في الوصول إلى استنتاج منطقي يمكن تعميمه وتطبيقه على نطاق أوسع بما يعكس طبيعة التفكير الاحتمالي في العلم مقابل سعي القضاء نحو الثبات واليقين.¹³

الملاحظ على هذا الخطاب إن جون ألسون اعتمد على مجموعة من المعايير اللغوية القانونية والمتمثلة في:

- الاعتماد على الوقائع اللغوية: حيث تستند إلى حقائق ثابتة لتأكيد الحجج.
- السعي نحو اليقين: تهدف للوصول إلى استنتاجات قانونية واضحة ومحددة.
- الدقة والتنظيم اللغوي: تُستخدم مصطلحات وصياغات رسمية ومنهجية لغوية.
- قابلية التعميم اللغوي: تسعى لصياغة أحكام قابلة للتطبيق على حالات مشابهة لغوية.

وهذا يحيلنا مباشرة لكيفية عمل النصوص اللغوية في ضوء الخطاب القانوني حيث «تعمل النصوص القانونية في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها نسيجاً متآلفاً متماسكاً، فلكل نص منها مضمون محدد يستقل به عن غيره من النصوص استقلالاً لا يعزلها بعضها عن بعض»¹⁴، فالنصوص القانونية تُبنى كوحدة مترابطة، حيث يحمل كل نص مضموناً خاصاً به لكنه يظل متكاملًا مع بقية النصوص ضمن نسيج دلالي موحد من الناحية اللغوية، ويُشير ذلك إلى أهمية الاتساق والانسجام النصي، وهو ما يتحقق عبر أدوات لغوية مثل الإحالة، والتكرار، والربط السياقي، كما يعكس هذا الترابط ضرورة التفسير المتكامل للنصوص القانونية حيث لا يجوز تأويل نص بمعزل عن السياق القانوني العام. وهذا يتطلب القراءة القضائية فهماً عميقاً للعلاقات بين أجزاء النص بما يعزز الدقة في إصدار الأحكام ويمنع التعارض بين القواعد.

3 الكشف عن السرقات النصية: لقد ركز "جون أولسون" كثيراً على السرقات المركبة حيث «تتضمن

السرقات النصية المركبة قيام المنتحل بترصيع لغته بلغة الضحية»¹⁵، فيشير الباحث هنا إلى أحد أكثر أشكال السرقات الأدبية تعقيداً، والمعروفة بالسرقات النصية المركبة، حيث لا يكتفي المنتحل بنقل نص كامل أو جملة كما هي، بل يعتمد إلى دمج لغته الخاصة بلغة الكاتب الأصلي في عملية تُعرف اصطلاحاً بالترصيع، فهذا الشكل من الانتحال يتميز بخطورة عالية من الناحية اللغوية، لأنه يخفي عملية السرقة خلف قناع من التعديل أو التكييف، مما يصعب اكتشافها باستخدام أدوات الكشف التقليدية، فتحليل هذه الظاهرة علمياً يقتضي فهم العلاقة بين الأسلوبين اللغويين المتداخلين: لغة المنتحل ولغة الضحية، ففي هذا النوع من السرقات يُظهر المنتحل قدرة على محاكاة الأسلوب، من خلال الحفاظ على بعض التراكيب أو استخدام نفس الحقول المعجمية.

لابد للإشارة إلى أنه «لا يمكن أن تكون سرقة، إلا إذا كان هناك مسروق منه، ولا يمكن أن ندعي أن هناك تقليداً أو اتباعاً، إلا إذا كان بين أيدينا علم يقيني بالمقلد أو الأصل»¹⁶، فالتركيز على الأبعاد الدقيقة المتصلة بمفاهيم الإثبات، والقرينة، واليقين وهي مفاهيم محورية في كل من اللسانيات الجنائية والخطاب القضائي جانب لابد منه، فالقول بأن لا يمكن أن تكون سرقة إلا إذا كان هناك مسروق منه يحدد شرطاً أساسياً لقيام واقعة الانتحال أو السرقة النصية، وهو وجود أصل يمكن الرجوع إليه، وهذا يعكس مبدأ قانونياً معروفاً مفاده إن الاتهام لا يُبنى على الظن بل على أدلة قائمة وقابلة للفحص من الناحية اللغوية فلا يمكن إثبات التقليد أو الانتحال في الخطاب إلا إذا توفرت نسخة يُشتبه أنها منسوخة عنها، بما يتيح إجراء تحليل مقارنة دقيق بين جانبين في عملية الخطاب، خاصة على مستوى الأسلوب والمفردات والبنية.

4 الصدق في اللغة: تقوم معتقدات تحليل الصدق على الإفادة SVA والميادين المرتبطة بعلم النفس، وتكون الذاكرة عنصراً مركزياً فيها بشقيها الوهمي والكاذب.¹⁷

لذا يعتمد تقييم مصداقية الأقوال في المجالين القانوني والنفسي على تحليل دقيق للبنية اللغوية للإفادات، من خلال منهج SVA الذي يربط بين اللغة والذاكرة، حيث يُنظر في هذا السياق إلى مدى عفوية التعبير، وترابط الأحداث، ووضوح التفاصيل، مما يكشف عن الصدق أو التلاعب في السرد، حيث تظهر اللغة الصادقة عادةً في شكل تلقائي غني بالتفاصيل، بينما تميل اللغة الكاذبة إلى الغموض والتكرار والافتقار للتسلسل المنطقي، وتلعب الذاكرة دوراً حاسماً، حيث تكون الذاكرة الحقيقية أكثر قدرة على توليد لغة منسجمة في مقابل الذاكرة الوهمية التي تعمل على استدعاء ذكريات لأحداث لم تحدث أو تحريف الذكريات الحقيقية بسبب تأثير عوامل مثل الاقتراح أو الخيال، والتي تترك أثراً واضحاً في الخطاب، وبهذا يصبح تحليل اللغة أداة نفسية-قانونية تكشف ما وراء الظاهر اللغوي.

إذن صدق اللغة مرتبط بقدرتها على تمثيل الفكر والمشاعر وتحويلها إلى رموز منطوقة أو مكتوبة، لكن هذا التمثيل يبقى ناقصاً، لأن اللغة لا تستطيع اختزال التجربة الإنسانية بالكامل لذا يتطلب التواصل الصادق دعماً من عناصر غير لغوية كالسياق ونبرة الصوت، ما يجعل فهم المعنى الحقيقي يتجاوز حدود اللغة وحدها¹⁸، فاللغة تعبر عن الواقع الداخلي والخارجي بشكل ناقص بسبب حدودها كمنظومة رموز، مما يجعل صدقها يعتمد على قدرة المتلقي على تفسيرها وتأويلها ضمن سياق أوسع، فالتواصل الحقيقي يتجاوز الكلمات إلى عناصر إنسانية غير لفظية.

يرتبط الصدق اللغوي بأداء أفعال الكلام بطريقة تُعبّر بصدق عن النوايا والمقاصد الحقيقية للمتكلم ضمن سياق تواصل واضح. وتُعدّ أفعال الكلام مثل الوعد، الإخبار، أو الشهادة أدوات لغوية تُقيّم من حيث مطابقتها للواقع واتساقها الداخلي في السياق القضائي، ويصبح تحليل هذه الأفعال ضرورياً للكشف عن مدى مصداقية الأقوال وتمييز الحقيقة من التلاعب أو الكذب

5 تحديد هوية الأصوات: يرى الباحث "جون أولسون" في نظريته لاكتشاف الأصوات أنها تعتمد على بعض الطرائق منها الجانب الانطباعي بينما يعتمد آخرون على الجانب المتعلق بالآلات الميكانيكية والحاسوبية.¹⁹

لذا فالجوانب الصوتية والتقنية المرتبطة مهمة جداً لأنها تنتج الأصوات اللغوية وغير اللغوية، فالجهاز الصوتي وجب ربطه بجوانب متخصصة في تحليل الأصوات بطرق حديثة²⁰، فالاعتماد على منهج علمي متكامل يجمع بين المعرفة الصوتية والتقنيات الحديثة لفهم ظاهرة الصوت البشري بكل أبعادها، لإنتاج الأصوات سواء كانت لغوية تُستخدم في التخاطب أو غير لغوية تُعبر عن مشاعر أو حالات نفسية لا يمكن تحليله بدقة دون الاستعانة بأدوات تكنولوجية متطورة، فالجهاز الصوتي بما يحتويه من أعضاء معقدة تعمل بتناسق دقيق يحتاج إلى دراسة لا تكتفي بالوصف النظري بل تعتمد على قياسات دقيقة وتحليل رقمي للموجات الصوتية والسلوك النطقي، ولذلك فإن ربط هذا الجهاز بالعلوم التقنية الحديثة يفتح المجال أمام فهم أعمق للأصوات البشرية.

6 التعليمات اللغوية القضائية: سعى "جون أولسن" لتقديم مجموعة من المهارات المتعلقة باللغويات القضائية، هذه المهارات تهدف لزيادة معرفتك اللغوية، حيث تشتمل على التدوين القضائي، والقدرة على اختيار النص الخطابي، ومفاهيم وصيغ إحصائية، والتي تعد مهمة لعالم اللغويات القضائية.²¹

يُظهر رأي "جون أولسن" توجهاً يتجاوز الطرح التقني لمهارات اللغويات القضائية ليؤسس لنمط معرفي يُفكك العلاقة بين اللغة والسلطة في السياق القانوني، فالتدوين القضائي واختيار النصوص والمفاهيم الإحصائية ليست مجرد أدوات تدريب فحسب بل وسائل لفهم كيف تُنتج المعاني وتُشرعن الخطابات داخل النظام القضائي، فأولسن لا يعامل اللغة كوسيط محايد بل يكشف عن طابعها الرمزي والسياسي، مقترحاً مقارنة تحليلية تُعنى بما هو أبعد من الظاهر النصي نحو البنية العميقة للمعنى للخطاب والسلطة «ذلك أن كل نمط من أنماط الخطاب له من حيث هو خطاب، خصوصيته التي تستوجب تنشيط فعالية إجرائية خاصة، قد لا تكون ناجعة بذاتها في تحليل نمط آخر»²²، فكل نمط خطابي، يتداخل مع النمط القضائي الذي يملك خصوصية تستدعي أدوات تحليلية ملائمة له دون غيره، فالخطاب اللغوي القضائي بتعقيده التداولي ومصطلحاته الدقيقة لا يمكن تحليله بفعالية باستخدام آليات مأخوذة من أنماط خطابية أخرى كالأدب أو الإعلام، وخصوصيته تنبع من وظيفته في الحسم والإقناع داخل سياق سلطوي ما يفرض على المحلل تطويع أدواته بما يتماشى مع منطق الداخلي، وإلا أُفرغ من معناه أو أُسيء تأويله.

تعدّ التعليمات اللغوية القضائية جزءاً أساسياً من تكوين الفاعلين في المجال القانوني، إذ تزوّدهم بمهارات لغوية دقيقة تشمل التدوين، اختيار النصوص، وفهم المفاهيم الإحصائية، فهذه المهارات تُمكنهم من التعامل مع الخطاب القضائي باعتباره نمطاً لغوياً خاصاً يتطلب وضوحاً، دقة، وسياقية، وبذلك تسهم هذه التعليمات في تعزيز فعالية الخطاب القانوني وتحقيق العدالة عبر لغة منضبطة ومحكمة.

خاتمة:

يتبين من خلال تحليل تصور "جون أولسن" لعلم اللغة القضائي أنه يُعدّ فرعاً دقيقاً من اللسانيات التطبيقية، حيث يتجاوز النظرة التقليدية للغة بوصفها أداة تعبير محايدة، ليجعل منها عنصراً حاسماً في بناء العدالة وتفسير الخطاب القانوني، ويستند هذا التخصص إلى مقارنة علمية منهجية تهدف إلى تحليل النصوص

حمزة بريك الخطاب اللغوي القضائي عند الباحث الغربي "جون أولسون"-مقاربة لغوية في ضوء اللسانيات القانونية.
المكتوبة والمنطوقة في سياقات قانونية مع توظيف أدوات لسانية دقيقة مثل علم الأصوات، والنحو، والتداولية، لتحليل البنية العميقة للخطاب، وفهم المقاصد القانونية المرتبطة به.
أخيرا في ضوء تحليل تصور جون أولسون لعلم اللغة القضائي، يمكن تلخيص أبرز عناصر دراسته في خمسة محاور رئيسية:

- تُعد الهوية الأسلوبية للفرد نتاجًا لتفاعلات لغوية وسياقية معقدة، تتجاوز البنية الشكلية إلى الاستخدام التداولي للغة في مواقف متنوعة.
- يستخدم التحليل اللغوي في تفسير النصوص الغامضة، وتحديد هوية المتكلم أو الكاتب، والكشف عن التزوير أو الانتحال بأساليب دقيقة.
- يؤكد أولسون على أهمية بناء الاستنتاجات القانونية على وقائع لغوية قابلة للقياس، في ظل توازن بين الاحتمال العلمي واليقين القضائي.
- يشمل التحليل فحص المصادقية اللغوية من خلال أدوات مثل SVA وتحليل الأصوات، بالاعتماد على تقنيات علمية لفهم النوايا والخلفيات النفسية.
- يدعو أولسون إلى تدريب قانونيين ومختصين لغويين على مهارات تحليل الخطاب القضائي، كالتدوين، واختيار النصوص، واستخدام المعطيات الإحصائية في دعم القرارات القضائية.
- ولتدعيم هذه الدراسة وجب ذكر بعض المقترحات الآتية:
- إبراز السبق المعرفي لجون أولسون في ربط اللغة بالقضاء.
- تأكيد أهمية التحليل التداولي في فهم البصمة اللغوية.
- توسيع منظور العدالة من القانون إلى اللغة.
- وجوب الربط بين الجانب العلمي اللغوي والقضائي.
- تقديم مشاريع PNR في اللغة القضائية على مستوى الجامعات الجزائرية.
- تقديم مجموعة من المحاضرات من قبل أساتذة متخصصين في المجال اللغوي والقانوني على مستوى الجامعات الجزائرية.
- العمل على تجسيد التعاون بين التخصصات اللسانية والقانونية في ضوء الخطاب.

هوامش وإحالات المقال

- ¹ ينظر: عبد الله محمد الدخي العبادي، اللسانيات الجنائية، إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي، كلية الآداب، جامعة الموصل، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، ط1، 2024، ص 06.
- ² المرجع نفسه، ص 06.
- ³ المرجع نفسه، ص 10-11.
- ⁴ سمير شريف استيتة، اللسانيات، المجال، والوظيفة، المنهج، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2005، ص 520.

- ⁵ سليم مزهود، اللسانيات القانونية ودور اللغة القانونية في القضاء، مجلة القانون والتنمية، بشار-الجزائر، العدد 01، جوان 2021، المجلد 03، ص 51.
- ⁶ مرتضى جابر كاضم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني-قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، منشورات الاختلاف، ط01، 2015، ص 07.
- ⁷ وليد أحمد العناتي، مقدمة في اللسانيات الجنائية، رؤية لسانية تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 164، جامعة الكويت، 2023، ص 314-313.
- ⁸ المرجع نفسه، ص المرجع نفسه، ص 319.
- ⁹ ينظر: أحمد محمد براك، اللغة والقانون وتحقيق العدالة في ضوء اللسانيات الجنائية، دراسة وصفية تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 49، فلسطين، ص 411.
- ¹⁰ جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحقباني، النشر العلمي والمطابع، 2008، ص: مقدمة ك.
- ¹¹ ينظر: المصدر نفسه، ص 37.
- ¹² عمار محمود شاكر النعيمي العاني، المدخل إلى البصمة الوراثية وعلاقتها بالأنساب، مكتبة شمس الأندلس، ط1، 2019، ص 07.
- ¹³ ينظر: جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، ص 54.
- ¹⁴ سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النص-دراسة في التماسك النصي، دار الكتب القانونية، مصر، ط1، 2010، ص 09.
- ¹⁵ جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، ص 149.
- ¹⁶ بدوي طبان، السرقات الأدبية، دراسة في ابتكار الأعمال الأدبية وتقليدها، نهضة مصر للطباعة والنشر، (د ط)، 2012، ص 09.
- ¹⁷ ينظر: جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، ص 108.
- ¹⁸ ينظر: بشرى البستاني، التداولية من كينونة اللغة الصورية إلى آفاق التواصل، من كتاب: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب، والنقد، مؤسسة السبب للطباعة والنشر والترجمة، لندن، ط1، 2012، ص 10.
- ¹⁹ ينظر: جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، ص 251.
- ²⁰ ينظر: سمير شريف إستيتة، الأصوات اللغوية-رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، ط1، 2003، ص 77.
- ²¹ ينظر: ينظر: جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، ص 207.
- ²² نصر حامد أبو زيد، النص السلطة الحقيقة، المركز الثقافي العربي، ط1، 1995، ص 08.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً) قائمة الكتب:

1. بدوي طبان، السرقات الأدبية، دراسة في ابتكار الأعمال الأدبية وتقليدها، نهضة مصر للطباعة والنشر، (د ط)، 2012.
2. بشرى البستاني، التداولية من كينونة اللغة الصورية إلى آفاق التواصل، من كتاب: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب، والنقد، مؤسسة السبب للطباعة والنشر والترجمة، لندن، ط1، 2012.
3. جون أولسون، مقدمة في اللغة و الجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحقباني، النشر العلمي والمطابع، 2008. عمار محمود شاكر النعيمي العاني، المدخل إلى البصمة الوراثية وعلاقتها بالأنساب، مكتبة شمس الأندلس، ط1، 2019.
4. سعيد أحمد بيومي، لغة القانون في ضوء علم لغة النص-دراسة في التماسك النصي، دار الكتب القانونية، مصر، ط1، 2010.
5. سمير شريف إستيتة، الأصوات اللغوية-رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، ط1، 2003، ص 77.
6. سمير شريف إستيتة، اللسانيات، المجال، والوظيفة، المنهج، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2005.
7. عبد الله محمد الدخي العبادي، اللسانيات الجنائية، إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي، كلية الآداب، جامعة الموصل، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد، ط1، 2024.
8. مرتضى جابر كاضم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني-قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، منشورات الاختلاف، ط01، 2015.

ثانياً) الدوريات:

1. أحمد محمد براك، اللغة والقانون وتحقيق العدالة في ضوء اللسانيات الجنائية، دراسة وصفية تحليلية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد 49، فلسطين.

2. سليم مزهود، اللسانيات القانونية ودور اللغة القانونية في القضاء، مجلة القانون والتنمية، بشار-الجزائر، العدد 01، جوان 2021، المجلد 03.
3. نصر حامد أبو زيد، النص السلطة الحقيقة، المركز الثقافي العربي، ط1، 1995. ط.
4. وليد أحمد العناتي، مقدمة في اللسانيات الجنائية، رؤية لسانية تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 164 جامعة الكويت 2023.